المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٣ يناير ١٩٩٩

الصفقة!

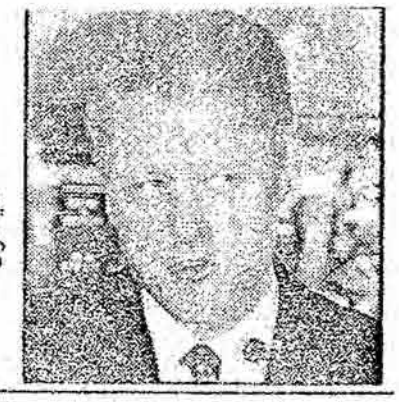
كلينتون

عبد العزيز محمود

كل الدلائل تشير الى ان هناك صفقة سياسية قد تم ابرامها بين البيت الابيض، ومجلس الشيوخ من اجل التوصل الى تسوية سريعة لمحاكمة الرئيس الامريكى بيل كلينتون فى قضية «مونيكا جيت» والتى ادين فيها بتهمتى الحنث بالقسم وعرقلة سير العدالة وذلك اكتفاء بتوبيخ الرئيس دون المضى قدما فى اجراءات عزله.

الصفقة تستهدف الاسراع فى اجراءات المحاكمة التى ستبدأ الاسبوع المقبل بالمرافعات التمهيدية بحيث لا تتجاوز مدتها من اسبوعين الى ثلاثة اسابيع وان تقتصر الادلة على تقرير المحقق المستقل «كينيث ستار» على ان يتم التصويت داخل المجلس لاحقا على اى قرار يتعلق باستدعاء الشهود بمن فيهم «مونيكا لوينسكى» المتدربة السابقة فى البيت الابيض.

الصفقة جاءت عقب المفاوضات المكثفة التى اجراها البيت البيض مع كبار زعماء الحزبين الجمهورى والديمقراطى لايجاد مخرج للأزمة الدستورية التى تعصف بالولايات المتحدة حاليا وتهدد نظامها الدستورى فى حالة المضى قدما فى اجراءات اقالة الرئيس.

ووفقا لتقديرات المراقبين فإن صعوبة ، اقالة كلينتون من جانب مجلس الشيوخ نتيجة عجز خصومه الجمهوريين عن توفير نسبة الثلثين اللازمة للموافقة على الاقالة قد ساهمت بدور بارز فى التمهيد للصفقة خاصة ان الجمهوريين لا يشغلون سوى ٥٥ مقعدا فى مجلس الشيوخ مقابل ٤٥ مقعدا للديمقراطيين.وهناك ما يشبه الاجماع على انه مالم يبرز عنصر اداة جديد صارخ فإنه سيكون من المستحيل العثور على ٦٧ عضوا فى مجلس الشيوخ لديهم الاستعداد للموافقة على اقالة كلينتون.

من ناحية اخرى فإن المجلس لا يمكنه تجاهل حجم التأييد الواسع للرئيس من جانب الشعب الامريكى حيث اكد احدث استطلاع للرأى ان ٥٩٪ من الامريكيين يرون ضرورة ان ينهى مجلس الشيوخ المحاكمة بصورة فورية بينما اعرب ٦٢٪ عن رفضهم اقالة الرئيس ايا كانت نتيجة محاكمته .

ورغم الاتفاق الذى توصل اليها الجمهوريون والديمقراطيون فى مجلس الشيوخ حول القواعد العامة لمحاكمة كلينتون إلا ان الجانبين لم يتوصلا الى رأى محدد بخصوص استدعاء الشهود فى اول محاكمة برلمانية لرئيس امريكى منذ ١٣٠ عاما.

خصوم كلينتون من الجمهوريين والذين يدركون جيدا صعوبة اقالته مازال الامل يراودهم فى اجراء محاكمة موسعة تشمل استدعاء الرئيس والشهود للمثول امام مجلس الشيوخ مدفوعين بدواعى الصراع على السلطة وذلك فى محاولة لاستغلال وقائع محاكمة القرن للفوز فى الانتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠٠٠.

اما انصار كلينتون من الديمقراطيين فإنهم يؤكدون ضرورة الاسراع فى اجراءات المحاكمة دون الحاجة الى استدعاء الرئيس او الشهود نظرا لأن التركيبة السياسية للمجلس لن تسمح باكثر من توبيخ الرئيس.

وطبقا لنتائج التصويت على استدعاء الشهود فى مجلس الشيوخ فإن موقف اعضاء المجلس سوف يتضح بشكل نهائى ازاء اجراءات المحاكمة ومدتها حيث تشير دلائل عديدة الى ان معظم اعضاء المجلس المائة يفضلون التوصل الى تسوية سريعة للمسألة اكتفاء بتوبيخ كلينتون إلا ان الجمهوريين يحاولون فيما يبدو استغلال المحاكمة الى اقصى قدر ممكن للاضرار بالرئيس والحزب الديمقراطى .

وضع اقتراب موعد القاء كلينتون خطابه السنوى عن حالة الاتحاد والمقرر له ١٩ يناير الجارى فإن الأزمة الدستورية التى تعصف بأمريكا حاليا تأخذ ابعادا جديدة فى ظل الاعتراضات التى تؤكد انه من غير اللائق ان يلقى الرئيس الامريكى خطابه امام الكونجرس فى الوقت الذى تجرى محاكمته امام مجلس الشيوخ. البيت الابيض اكد فى بيان له ان كلينتون مصمم على لقاء خطابه فى الموعد المحدد فيما وصف بأنه استمرار لمحاولات الرئيس تجاهل محنته القضائية بالانغماس فى مهامه الرئاسية والالتزام بجدول اعماله.

وعلى اى حال فإن خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد لن يتعارض مع اجراءات المحاكمة التى سوف يعقدها له مجلس الشيوخ الاسبوع المقبل برئاسة وليام رينكويست رئيس المحكمة العليا حيث سيكون لاعضاء مجلس الشيوخ صفة المحلفين بينما يقوم ١٣ عضوا مختارون من مجلس النواب بدور الادعاء.

ووفقا للدستور الامريكى فإنه يمكن للمحاكمة استدعاء شهود كما يستطيع الرئيس ان يدلى بشهادته لكنه ليس مرغما على ذلك فى ظل وجود محاميه ولن يحق لاعضاء مجلس الشيوخ توجيه الاسئلة إلا خطيا من خلال القاضى «رينكويست» ويمكن للمحاكمة ان تستمر من الناحية الدستورية عدة اسابيع او شهور.

وإذا قرر ثلثا اعضاء المجلس (٦٧ عضوا) ان كلينتون مذنب فإنه يتم عزله على الفور ويتولى نائبه آل جور الرئاسة حتى موعد الانتخابات القادمة عام ٢٠٠٠. اما اذا تمت تبرئته كما هو متوقع نظرا لأن خصومه الجمهوريين لا يملكون الاغلبية الكافية لاقالته فإن كل الدلائل تشير الى ان مجلس الشيوخ سوف يكتفى بتوجيه اللوم اليه.

وفى هذه الحالة فإن الرئيس كلينتون مطالب بالاعتراف بالتهمتين المنسوبتين اليه فى قضية «مونيكا جيت» وهما الحنث بالقسم وعرقلة سير العدالة وهناك مفاوضات جارية حاليا من اجل أن يتضمن قرار مجلس الشيوخ شرطا بعدم استخدام اعتراف الرئيس ضده مستقبلا فى أى محاكمة جنائية وذلك فى محاولة لحماية كلينتون من الملاحقات القضائية التى يتوقع ان يتعرض لها امام المحاكم العادية استنادا الى الاسس التى ادانه بموجبها مجلس النواب.

والمؤكد اخيرا ان توجيه اللوم للرئيس كلينتون سوف يضع نهاية للأزمة الدستورية التى تعصف بأمريكا حاليا ويضمن استمرار الرئيس الامريكى فى منصبه لكنه سوف يكون ضعيفا مثل «البطة العرجاء» فى البيت الابيض خلال المدة المتبقية له من ولايته

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية